الفساد المالي والإداري وأثره على الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال (الأسباب والمعالجات)

م. احمد عباس عبد الله المحمدي
جامعة الانبار/ كلية الإدارة والاقتصاد – الفلوجة
م.م. سوسن جبار عودة
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تعد ظاهرة الفساد المالي والأداري وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني واحدة من المشاكل التي يعاني منها العراق بعد الاحتلال عام 2003 لأسباب تتعلق بالتجاذبات السياسية والمصلحية الفئوية وتدني مستويات الرقابة في المؤسسات الحكومية المختلفة ، وظاهرة الفساد تعني اساءة استخدام السلطة العامة من اجل تحقيق مكاسب شخصية ، وان اتساع حجم هذه الظاهرة في العراق وتشابك حلقاته وترابط الياته بدرجة لم يسبق لها مثيل اضحت من المسائل التي تهدد عملية التنمية الاقتصادية واعادة اعمار العراق ، لذلك حظيت هذه الظاهرة بأهتمام الباحثين والدارسين واتفقت الاراء على ضرورة وضع الحلول والمعالجات من اجل تطويق هذه الظاهرة من خلال خطوات مبدئية جريئة ، وبحثنا الموسوم (الفساد المالي والاداري في العراق بعد الاحتلال – الأسباب والمعالجات –) والذي يقوم على فرضية مفادها (ان الفساد المالي والاداري المستشري في العراق قد اثر وبشكل سلبي واضح على اداء الاقتصاد الوطني واصبح عقبة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية واعادة اعمار العراق .

وهنا نسلط الضوء على هذه الظاهرة وصورها وخصائصها والاسباب التي تقف وراء تفاقمها والاثار التي تتركها على الاقتصاد العراقي ، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات ، وقدم الباحثان بعض المعالجات التي يرونها ضرورية في معالجة هذه الظاهرة .

المقدمة:

يعد موضوع الفساد المالي والاداري من الموضوعات المهمة والخطيرة في ان واحد بأعتباره احد الافات التي تواجه الاجهزة الادارية في المجتمعات المتقدمة والنامية وبقطاعيها العام والخاص على حد سواء ، والذي ادى الى نتائج خطيرة يأتي في مقدمتها انهيار النظام القيمي للأفراد وانحرافهم عن تحقيق الاهداف العامة ، فضلاً عن عدم العدالة في توزيع الثروات بين افراد المجتمع ، لذلك حظي موضوع الفساد بأهتمام واسع من قبل غالبية دول العالم والمنظمات الدولية الرسمية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث نظراً للأثار السلبية التي يتركها الفساد على التنمية الاقتصادية ، لذلك ظهرت العديد من الدراسات والابحاث التي تناولت موضوع الفساد المالي والاداري واظهرت تلك الدراسات مدى الخطر الذي تتركه تلك الظاهرة على الاقتصاديات المختلفة ومنها الاقتصاد العراقي موضوع بحثنا . وقد اتفقت جميع الاراء على ضرورة وضع نهاية او تطويق لهذه الظاهرة وعلاجها بكل الطرق والوسائل وضمن الامكانيات المتاحة والمتوفرة منها ما هو قانوني ودستوري وديني واخلاقي .

وبحثنا الموسوم (الفساد المالي والاداري في العراق بعد الاحتلال ... الأسباب والمعالجات) يسلط الضوء على هذه الظاهرة وخصائصها والياتها وصورها واسبابها ومظاهرها والاثار التي تتركها على الاقتصاد العراقي ، وبنفس الوقت يهدف الى معالجة ظاهرة الفساد المستشري في العراق بأعتباره من التحديات الكبيرة والخطيرة التي تواجه مستقبله ومستقبل اجياله وهذه هي مشكلة البحث المذكور ، اما هدف البحث فأنه يهدف الى القاء الضوء على مفهوم الفساد وخصائصه وصوره والاسباب التي تقف وراء انتشاره والاثار التي يتركها على الاقتصاد العراقي . اما بخصوص اهميته فأن البحث يستمد اهميته من خطورة الفساد المالي والاداري المستشري في مؤسسات ودوائر الدولة ما يتركه من اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم على المجتمع بأسره . بينما يقوم البحث على فرضية مفادها (ان الفساد المالي والاداري المستشري في العراق قد اثر وبشكل سلبي وواضح على اداء الاقتصاد العراقي واصبح عقبة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية واعادة اعمار العراق .

اما منهجية البحث فأن البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة ، وهذا النوع من المنهج معمول به في الكثير من البحوث والدراسات الخاصة بتلك الدراسات التي تتناول

ظاهرة اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية . اما هيكلية البحث فقد تم تقسيمه الى ستة مطاليب يتضمن المطلب الاول : الفساد المالي والاداري لغةً واصطلاحاً ، اما المطلب الثاني فيتعلق بأسباب الفساد ، في حين يتضمن المطلب الثالث صور واليات وخصائص الفساد ، اما المطلب الرابع فيتعلق بأثار الفساد في العراق ، في حين يتضمن المطلب الخامس الاثار التي يتركها الفساد الاداري والمالي على الاقتصاد العراقي ، اما المطلب السادس فيتعلق بالفساد الاداري والمالي في العراق بعد الاحتلال .

مفهوم الفساد لغة واصطلاحا:

يعيش العالم اليوم حالات عديدة من الفساد المالي والاداري وقد اشارت الى ذلك العديد من الدراسات والادبيات التي تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة اخذت ابعاداً واسعة تداخلت فيها العديد من العوامل المختلفة حيث يصعب التمييز بينهما وتختلف درجة شموليتها من بلد الى اخر ومن مجتمع الى اخر لذلك حضيت هذه الظاهرة بأهتمام العديد من الدارسين والباحثين ، لذلك يعرف الفساد في معاجم اللغة بأنه (فسد ضد صلح) و (الفساد) لغة البطلان فيقال (فسد الشيء اي بطل واضمحل) ، كما انه يعني اخذ المال ظلماً او التلف والعطب أو القتل واغتصاب المال ، ناهيك عن تفسيره بأنه العصيان لطاعة الله بقوله تعالى " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس " .

أما الفساد اصطلاحاً ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم ، فقد تنوعت المصادر والادبيات التي تناولت مفهوم الفساد ، وقد ترد كلمة الفساد حسب حالتها وشكل وقوعها وتأثيرها وبيئة ظهورها وجميعها تعني بشكل عام اخراج الشيء الصالح عن غايته والاخلال بالتوازن الحاصل . لذلك عرف الفساد بأنه " الاستغلال أو التوظيف غير المشروع للصلاحيات الادارية أو المنصب الحكومي المخول وفق القانون بنفسه او من خلال غيره أو بناءً على ما يتمتع به من اداء خدمة عامة ، ويكون ذلك الاستغلال لأغراض شخصية أو لميول قبلية أو عشائرية أو حزبية والتي تقع ضمن نمط المحسوبية والمنسوبية مما يخل بحيادية أو عدالة العمل الحكومي والاداري . (1)

بينما عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد بأنه " خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة "(2).

وقد عرف د. جون د. سوليفار الفساد الاداري بأنه " اساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة الى شخص ما بهدف تحقيق مكاسب شخصية " (3) .

اما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) الفساد الاداري بأنه " اساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص سواء كانت في استغلال الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو اهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء كان ذلك مباشر أو غير مباشر " (4) . بينما عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه " استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة " (5)بينما عرفت الامم المتحدة الفساد (سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص (6) بينما عرف القانون الدولي الفساد المالي والاداري بانة منصب ثقة يتطلب العمل بما يقنقية العام (7)

بينما يرى الباحثان بأن الفساد الاداري هو " استغلال الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات أو اغراض خاصة ، وهي تعني الأخلال بشرف الوظيفة أو المهنة التي يمارسها الشخص المعني أو الموظف في دائرته "

أسباب الفساد المالي والإداري في العراق بعد الاحتلال :

يمكن القول ان هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق بعد عام 2003 ، لذلك اصبح من الضروري حصر تلك الاسباب من اجل وضع الحلول والمعالجات المطلوبة لها ولعل من ابرز تلك الاسباب ما يلي :

1. كان للأحتلال الامريكي للعراق دوراً كبيراً في تفشي ظاهرة الفساد من خلال تدمير المؤسسات الحكومية والمنشات الحيوية وفسح المجال امام اللصوص والسراق لنهب وحرق ما تبقى من الدوائر الحكومية والخدمية .
2. ان الفوضى وعدم الاستقرار وانعدام الامن وغياب سلطة القانون والذي عم العراق بعد الاحتلال فسح المجال لأستشراء ظاهرة الفساد في العراق ،
3. غياب وضعف الواعز الديني والأخلاقي الذي يمنع لجوء من يتبع هواه من العاملين في دوائر الدولة الى تعاطي الرشوة والأختلاس وسرقة المال العام والنصب والاحتيال هيء الاجواء لأنتشار ظاهرة الفساد .
4. التوسع الكبير في اعداد منتسبي الاجهزة الامنية والعسكرية واجهزة الدولة الاخرى ادى الى زيادة التخصيصات المالية بصورة كبيرة من اجل تغطية نفقاتهم المتزايدة هيء المجال امام

المفسدين والسراق لأغتنامها .

5. المحاصصة الطائفية والحزبية والمحسوبية التي كرست في البلاد وانعكست بشكل واضح على اجهزة الدولة ومؤسساتها بحيث اصبح هؤلاء الفاسدون يحظون بتستر احزابهم وكياناتهم لهم من سلطة القانون الامر الذي احث ضرراً كبيراً بالمصلحة الوطنية للبلد .(8)
6. ضعف الاجراءات والعقوبات الرادعة بحق المفسدين والسراق من قبل القيادات الادارية الفاسدة ساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في الحلقات الدنيا عن طريق التقليد والمحاكاة للقيادات الادارية العليا من قبل هؤلاء المفسدين .
7. قلة الرواتب والاجور لموظفي القطاع العام والخاص ووجود فوارق كبيرة مع ما يتقاضاه المسؤولين من رواتب هيء المجال امام هؤلاء الى تعاطي الرشوة واختلاس المال العام والسمسرة.
8. اقامة العديد من المشاريع التي ليس لأقامتها جدوى اقتصادية اضافة الى المشاريع والاعمال الوهمية التي لا اساس لها الأ على الورق وحصول المعنيين على عقود ومبالغ مالية تفوق القيم الحقيقية لتلك المشاريع .(9)
9. عدم ثقة المواطن بالاداء العام وبالمستقبل مما ولد حالة غير صحيحة بتوجه ذوي النفوس الضعيفة نحو السلوك الفاسد والمسيء .

10- شراء العديد من الأجهزة والمعدات والسلع من مناشيء رديئة خاصة العسكرية منها وبمبالغ كبيرة تفوق قيمتها الحقيقية .

الفساد المالي والإداري – صوره والياته وخصائصه :

ان اتساع حجم الفساد وتشابك حلقاته وترابط الياته وصوره بدرجة لم يسبق لها مثيل اثرت وبشكل كبير في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد وطريقة اداء الاقتصاد ، وقد اتخذ الفساد الاداري والمالي جملة من الصور ومنها :

1. الازدواج الوظيفي :اثبتت التقارير الاخيرة التي صدرت عن الجهات ذات العلاقة عن وجود ثلاثة عشر حالة ازدواج وظيفي في المؤسسات الحكومية ، ويعتبر الازدواج الوظيفي من اهم صور الفساد الاداري في العراق ، حيث يمارس المزدوجين وظيفتان في اكثر من دائرة حكومية ويستلمون راتبين أو اكثر بينما يبحث العديد من الخريجين وغيرهم عن فرص العمل

أو وظائف ولا يجدونها .

2. ازدواجية التعامل بين الموظفين في الدوائر والمؤسسات الحكومية : مما ينمي ضعف الولاء لهذه المؤسسة أو تلك حيث نجد ان معاملة بعض الموظفين يختلف عن معاملة الموظفين الاخرين المؤهلين والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة وحسن السلوك والالتزام من قبل رؤسائهم مما يولد حالة من الاحباط لدى الكثير من الموظفين نتيجة لهذه الازدواجية في التعامل .(10)
3. استمرارية الموظفين الفاسدين بالعمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية والمختلطة على الرغم من وجود اثباتات دامغة على فسادهم وتلقيهم الرشاوى والعمولات مما يدل على استمرارية الفساد والمفسدين في دوائر الدولة ومؤسساتها .؟
4. تفشي الوساطات والمحسوبيات والمنسوبيات والانتماءات الحزبية والطائفية في الكثير من اجهزة الدولة ومؤسساتها .؟
5. عدم الاخذ بمبدأ التخصص في العمل ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وزج اشخاص في وظائف لا تتلائم مع قدراتهم وامكاناتهم واختصاصاتهم . (6)

اما فيما يتعلق باليات الفساد ، فتتضمن :

1. استغلال المنصب العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي. وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته ب(الفساد الصغير) وهو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته ب(الفساد الكبير) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة إن الأول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى، عن الثاني أو يمكن أن تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك. إذ عادةً ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.(12)
2. وضع اليد على (المال العام) : يعد السياسيين والمسؤولين في الحكومة من اكثر المشمولين بالتجاوز على المال العام ، حيث يلجأ الكثير منهم الى تسهيل مهمة حصول بعض الاشخاص ممن تربطهم بهم مصالح شخصية أو مادية في الحصول على السلف أو القروض وبدون ضمانات مقابل حصول المسؤول على جزء من القرض كرشوة . ؟
3. التهرب الضريبي : يلجأ الكثير من المسؤولين الحكوميين الى محاولات تقديم الرشاوي من

اجل حصولهم على تخفيض ضريبي أو اعفاء ضريبي لفترة طويلة أو اللجوء الى التلاعب بمواصفات السلع المستوردة من اجل تخفيض الرسوم الكمركية وهذا بحد ذاته نهب للمال العام (13).

4. تهريب الاموال : نشطت في الاونة الاخيرة قيام العديد من المسؤولين بمحاولة تهريب الاموال التي حصلوا عليها بطرق ملتوية أو مقابل فوائد عالية أو قيامهم بشراء عقارات خارج بلدانهم. (14)

اما فيما يتعلق بخصائص الفساد الاداري فأنه يعد شكل من اشكال العلاقات الاجتماعية ، لذلك فهو يولد وينمو بتأثير عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة بشكل تؤثر فيه ويؤثر فيها وكأي ظاهرة اقتصادية لها خصائصها ومن هذه الخصائص ما يلي (15):

- في الغالب يشترك في السلوك الفاسد اكثر من شخص .
- تتصف اعمال الفساد بالسرية والكتمان .
- يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة الشخصية المتبادلة .
- يقوم ممارسوا الفساد بتمويه انشطتهم التي يقومون بها .
- ينطوي الفساد على الخديعة والتحايل على القانون .
- ان اي شكل من اشكال الفساد يعتبر خيانة للثقة .
- ان اي اعمال ينطوي عليها الفساد تشكل خرقاً وانتهاكاً لأنماط الواجب والمسؤولية .

وهذه الخصائص اصبح لها وجود في العراق اليوم .

مظاهر الفساد المالي والإداري في العراق:

ينطوي الفساد المالي والاداري في بلدان العالم ومنها العراق على اثار بالغة الخطورة ومدمرة للمجتمع بالوقت نفسه ، كما ان مظاهره قد تنوعت وانتشرت في اوساط المجتمع العراقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ورغم هذا الانتشار لظاهرة الفساد الا انه يمكن القول ان مظاهر الفساد المالي والإداري يمكن حصرها بالأنواع الآتية : (16)

1. الفساد السياسي :

في الانظمه السياسية الفاسدة يعمل صانعو القوانين في اغلب الاحيان على انشاء السياسات والانظمة التي لا تهدف الى تحسين البيئة السياسية والاقتصادية بل يعملوا على جعل هذه القوانين في متناول أيدي فئة معينة لها ارتباط مع أصحاب القرار السياسي وهذا النوع من الفساد يكون الغرض الرئيسي منه تحقيق مكاسب سياسية ، كما انه يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة ، وعليه يمكن القول ان هناك عوامل مختلفة تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد السياسي منها عدم وجود نظام سياسي فعال يستند الى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب اي غياب دولة المؤسسات السياسية وسلطة القانون تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والاقصاء الوظيفي ، وهناك عامل اخريتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة والذي يمكن ان يساهم في اتساع ظاهرة الفساد المالي والاداري ، اذ ان شيوع حالة الاستبداد والانفراد بالقرار السياسي في العديد من الانظمة والبلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة ، كما يمكن لهذه الظاهرة ايضاً ان تأخذ مداها وتبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء ، وكذلك هناك عامل اخر يسهم في انتشار ظاهرة الفساد وهو قلة الوعي السياسي لدى الكثير من هم في السلطة الان اضافة الى عدم معرفتهم بالاليات والنظم الادارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة .

2. الفساد المالي والاقتصادي :

يتعلق هذا النوع من الفساد بالانحرافات الادارية والوظيفية أو التنظيمية ومخالفة القواعد والاحكام الخاصة بالتشريع المالي التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ، فالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات واموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المختلفة ، ويمكن ملاحظة ظاهرة الفساد المالي من خلال تعاطي الرشوة والاختلاسات والتهرب الضريبي وتخصيص الاراضي لغير مستحقيها والمحسوبية والمنسوبية والطائفية في التعيينات الوظيفية وتولي المناصب العليا والمهمة في الدولة أو الدوائر المختلفة .

اما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فتتمثل ظاهرة الفساد بالسياسات الاقتصادية الارتجالية وسوء توزيع الثروات والموارد على افراد المجتمع أو من خلال تحميل الادارة الحكومية بأعباء

كبيرة وتخصيص اموال طائلة للقيام بهذه المهمة دون مراقبة أو متابعة من اي جهة .

كما ان الفساد يرتبط بأستغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المتميزة في المجتمع وفي النظام السياسي مما يتيح لهم الأستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الأقتصادية التي يقدمها النظام ، بالأضافة الى قدرة هؤلاء على جمع اكبر قدر ممكن من الأصول وبصفة مستمرة مما يؤدي الى توسيع الفجوة بين هؤلاء النخبة وبقية افراد المجتمع ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال دراسات التنمية البشرية في اغلب البلدان العربية ومنها العراق الذي يعاني من عدم تحقيق مشروعات التنمية للعدالة الاجتماعية أو الرفاهية الأقتصادية المتوخاة منها الا نسبة ربما لا تزيد على (5 %) أو اقل من ذلك ، وان هناك حوالي (35 %) يمثلون فئات الدخل المحدود، وعليه يمكن اضافة العناصر السلبية الاتية كتكلفة للفساد الأقتصادي(17):

أ – ارتفاع حجم التهرب الضريبي الذي يؤدي الى عجز الموازنة بسبب قلة الايرادات وضعف مستوى الانفاق العام حيث يقلل الفساد من الايرادات ويزيد من النفقات .

ب – ارتفاع تكلفة الخدمات نتيجة التكاليف الاضافية الناجمة عن ممارسات الفساد .

ج – ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة حصول بعض الاشخاص على العمولات التي تزيد من التكاليف الحقيقية للمشاريع الكبيرة التي تنوي الحكومة تنفيذها .

د – يقلل الفساد المالي من نوعية المرافق العامة وكفاءتها ومن جودة السلع والخدمات المنتجة والمقدمة للمواطنين ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال ارساء المناقصات على الموردين الاقل كفاءة حيث غالباً ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد المالي والاقتصادي .

هـ – تشويه سوق العمل خاصة عندما تتم اجراءات التوظيف والتعيين في الحكومة ومؤسسات القطاع العام على اساس المحسوبية والمنسوبية والطائفية والرشوة والتي تؤدي بالنتيجة الى انخفاض نوعية الاداء وكثرة القرارات الخاطئة الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى انخفاض مستوى الاداء .

و – المساهمة بشكل أو بأخر بالفقر المستشري في العراق الذي وصل الى 60 % ممن هم تحت خط الفقر ، اضافة الى عدم توزيع الدخول بشكل عادل بين افراد المجتمع ، فأذا شاع الفساد فأن فرصة حصول هؤلاء على التعيين ستكون ضعيفة .

ز – الفساد المالي والاقتصادي يخفض مستويات النمو لانه يؤثر سلباً على المشاريع الصغيرة على عكس المشاريع الكبيرة لأن المشاريع الصغيرة تعمل في بيئات عالية التنافسية وبالتالي لا تستطيع تحميل المستهلكين تكاليف الفساد الناجم .

3. الفساد الاداري :

وهو نوع من انواع الفساد الذي يمارسه الموظف الحكومي بصورة مباشرة ويتعلق هذا المظهر من مظاهر الفساد بالانحرافات الادارية والوظيفية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى الى الأصلاح وسد الفراغ لتطوير تلك التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للأستفادة من الثغرات بدل من الضغط على صناع القرار والمشرعين من اجل مراجعتها وتحديثها بأستمرار ، وتتمثل مظاهر الفساد الاداري في العراق تحديداً من خلال عدم احترام اوقات العمل أو الدوام الرسمي أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة والعمل الذي يمارسه في الدائرة أو المؤسسة . وفي حقيقة الامر ان مظاهر الفساد الاداري متعددة ومتداخلة وقد يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الاخرى مثل اتباع اساليب ملتوية لأنجاز بعض الاعمال بسبب

عجز أو تقصير الجهاز الاداري عن انجازها ، بالأضافة الى تضخم الدوائر والمؤسسات الحكومية الذي يرافقه اختيار قيادات غير كفوءة وغير مؤهلة لتولي تلك المناصب الادارية وهذا ما حصل في العراق بعد الاحتلال وهذه الحقيقة لا يمكن اغفالها أو التستر عليها الامر الذي انعكس سلباً على العمل الوظيفي من خلال اضطرار المواطن الى تقديم الرشاوى للموظفين من اجل انجاز معاملاتهم واعمالهم الاخرى لأن المسؤول الاداري الذي تم اختياره يجهل العمل الاداري مما اثر سلباً على الاداء الوظيفي للموظف .

4. الفساد الاخلاقي : (18)

يعتبر الجانب الاخلاقي معيار يعكس من خلاله الموظف اخلاقيات الوظيفة العامة ، وان شيوع هذه الظاهرة في مجتمع تهز نظرة الناس الى الامانة والاخلاص والنزاهة في العمل والفساد الاخلاقي ، في هذا الجانب يتمثل بمجمل الانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في اماكن العمل ، أو ان يجمع بين

الوظيفة وعمل اخر خارجي يمارسه دون اخذ الاذن من دائرته أو ان يستغل السلطة لتحقيق اهداف ومارب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو ان يمارس هذا الشخص المحسوبية والمنسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية)دون الاخذ بنظر الاعتبار الكفاءة والخبرة والمؤهلات الاخرى .

5. الفساد الاجتماعي :(19)

الفساد هو وصف للسلوك غير السليم ناتج عن تفسخ القيم الاجتماعية حتى ان علماء الاجتماع يحددون مفهوم الفساد بأنه " علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قيم وعادات المجتمع وهو قائم على تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة " ، وان الفساد في هذا الصدد هو سلوك سيء ينعكس على الاخرين من افراد المجتمع وتتم ممارسته من قبل فرد أو مجموعة افراد . فالموظف الحكومي في اغلب البلدان ومنها العراق ممنوحة له سلطات وصلاحيات بموجب القانون حيث يمارس الفساد اذا ما استغل الوظيفة استغلالاً سيئاً ، كذلك اذا ما استجاب هذا الموظف للعادات والتقاليد والقيم والاعراف العشائرية والطائفية والمذهبية بحيث تتحول الوظيفة لدى هذا الموظف من وسيلة لأدارة الشأن العام لأفراد المجتمع ومن اداة لخدمة العامة الى سلطة رجعية تتم المتاجرة بها بيعاً وشراءاً بممارسة الفساد . لذلك فأن الفساد يؤدي الى انحطاط القيم الاخلاقية وانتشار العادات والتصرفات السيئة بين افراد المجتمع الامر الذي يؤدي الى بروز التعصب والتطرف في الاراء وشيوع الجريمة كرد فعل لأنهيار القيم والعادات والتقاليد والاعراف وعدم تكافؤ الفرص ، وكما يؤدي الى عدم المهنية وفقدان قيم العمل وانتشار الحقد والكراهية بين شرائح المجتمع اضافة الى انتشار الفقر ، لذلك فأن الفساد يشوه البنى الاجتماعية والنسيج الاخلاقي من خلال سوء توزيع الدخول على افراد المجتمع بشكل غير عادل الامر الذي يؤدي الى حدوث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية مما يؤدي الى تدني المستوى المعاشي لأغلبية افراد المجتمع مما يؤدي الى انتشار الجريمة وتعاطي الرشوة وفساد القيم والاخلاق وقد حدث ذلك بالفعل بعد الاحتلال الامريكي للعراق وما افرزه هذا الاحتلال من نتائج سلبية اثرت على النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي .

6. الفساد القضائي والقانوني :

ويتمثل هذا الفساد من خلال الازدواجية التي يتم من خلالها تطبيق النصوص القانونية

وتفسيرها تبعاً لأطراف العلاقة والمحاباة والمجاملات والمحسوبية لصالح ذوي الجاه والسلطة على حساب الضعفاء والفقراء اضافة الى التساهل في بعض الجوانب والاجراءات الروتينية المعقدة والممارسات غير القانونية من قبل بعض رجال القانون سواء كانوا قضاة أو محامون ، وقد استشرى هذا النوع في العراق بعد عام 2003 بشكل غير طبيعي اذ اصبح القاتل والمجرم هو المظلوم والقتيل والمأخوذ حقه هو الظالم ، حيث اصبحت النصوص القانونية تتماشى مع اهواء ورغبات الاحزاب والجهات المتنفذة في الحكومة واصبحت تطبق بشكل انتقائي نتيجةً لخضوع المؤسسة القانونية لأرادة أو مشيئة هؤلاء وغيرهم . (20)

الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق :

تختلف الاثار السلبية للفساد المالي والاداري على الاقتصاد من بلد الى اخر ، وكان لأنتشار الفساد في العراق على وجه التحديداثار سلبية على مجمل الاوضاع الاقتصادية وتظهر اثاره على مؤشرات التنمية الاقتصادية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد ، وفي هذا الصدد سيتم التركيز على اثر الفساد على بعض الجوانب الاقتصادية الرئيسة الاتية :

1. اثر الفساد على التضخم الاقتصادي

التضخم ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للاسعار بصورة مستمرة ومن ثم انخفاض قسمة النقود نتيجة زيادة حجم تداولها مقابل السلع والخدمات المعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة ، وان هذه الظاهرة يعاني منها الاقتصاد العراقي كثيراً بعد عام 2003، فقط على سبيل المثال وصل معدل التضخم الى (47.6 %) عام 2006 ليشهد اقتصاده مشكلة تعد من المشاكل الرئيسة بسبب الاختلالات الهيكلية وقيام العديد من المسؤولين من الذين لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة في ادارة الوزارات والمؤسسات الحكومية مما خلقت هذه الحالة العديد من الازمات وتعزيز حالات الفساد في تلك الوزارات والمؤسسات الحكومية خاصة مع تزايد موجات التضخم الاقتصادي والارتفاع التدريجي للأسعار بالنسبة للسلع والخدمات التي لها مساس بحياة المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة . فعلى سبيل المثال كان الفرد العراقي ينفق (100) دينار عام 1993 من اجل الحصول على سلعة واحدة اصبح يحتاج الى (248) الف دينار عام 2008 ،(21) لكي ينفقها على نفس السلعة مما يشير الى تاكل القيمة الحقيقية للنقود وقد انعكس ذلك بشكل واضح على تدني نوعية السلع الموجودة في السوق ، اضافة الى تدني مستوى المعيشة

لأغلب سكان العراق بسبب تدني قيمة الدخول النقدية التي يحصلون عليها وهذا يعني ان تفاقم حدة الفساد في المجتمع العراقي سوف يساهم في تزايد مشكلة التضخم الاقتصادي، والجدول رقم (1) يوضح معدلات التضخم الاقتصادي في العراق للمدة من (2003 – 2012) .

جدول رقم(1) يوضح معدلات التضخم الاقتصادي في العراق للمدة من 2003–2012

السنوات	معدلات التضخم
2003	% 33،6
2004	% 26،8
2005	% 36،8
2006	% 47،6
2007	% 30،7
2008	% 12،7
2009	% 6،9
2010	% 2،7
2011	%7،1
2012	%8،3

المصدر:م.احمدعباس عبدالله التضخم في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003،بحث مشارك به في مؤتمر جامعة القادسية الثاني،كلية الادارة والاقتصاد،2010،الشبكة الدولية النت.

2. اثر الفساد على الاستثمار :

يعمل الفساد على تخفيض مستويات الاستثمار ويحدث اثاراً سلبية على مستوى الاستثمار الاجنبي والمحلي على حد سواء ، لذلك يتجنب المستثمرون البيئات التي يتغلغل فيها الفساد لأنه يزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع ويضعف من سيادة القانون ، حيث ادى الفساد المالي الى ضياع وهروب واختلاس الكثير من الاموال التي كان من المقرر استثمارها في مشاريع تخدم المواطن العراقي ، فعلى سبيل المثال ان النفقات الاستثمارية تقلصت من (18،436 %) مليار دولار عام 2008 الى (15،017 %) مليار دولار عام 2009 اي انها انخفضت نحو (19 %) وهذا الاسلوب تلجأ اليه الحكومة عندما تكون في مأزق بسبب حالات الفساد ، ولأن اثار تخفيض الاستثمار لا تظهر سريعاً وانما في المستقبل وقد لا تكون الحكومة في حينها في سدة الحكم . لذلك فأن الفساد يساهم في تدني كفاءة الاستثمار واضعاف مستوى الجودة في البنية

التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للأستثمار . (22)

3. اثر الفساد في تعزيز البطالة :

يمكن تعريف البطالة على انها التوقف الاجباري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل . وتعد مشكلة البطالة من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي حيث زادت نسبة البطالة فيه على (50%) بعد عام 2003،وهي اعلى نسبه في دول المنطقه لاسيما في ظل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المذكور. خاصة بعد توقف اغلب المشاريع الانتاجية وبنسبة (90%) تقريبا ، وان (50-55%) من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر عام 2003،(23) خاصة بعد تسريح أعداد كبيرة من منتسيبي الجيش العراقي السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بحدود مليون شخص تقريبا لتزداد بذلك الكلفة الاجتماعية التي تحملتها خاصة وان هناك الكثير من الأموال التي تم تخصيصها من اجل إعادة أعمار العراق وتنفيذ عدد من المشاريع قد أهدرت او قدتم اختلاسها وتهريبها خارج العراق وإيداعها في البنوك العالمية وان هدر هذه الأموال الكبيرة كان من المفروض إن يتم استخدامها في مشاريع حقيقية تساهم في تخفيض حدة البطالة التي تزايدت وبشكل كبير بعد عام 2003،وكما هو موضح في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) يوضح معدلات البطالة في العراق للمدة 2003- 2012

السنوات	معدلات البطالة
2003	46،30
2004	44،40
2005	33،37
2006	39،80
2007	17,15
2008	%15
2009	%14
2010	%12
2011	%15
2012	%15

المصدر : وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء / المجوعة الاحصائية لسنوات مختلفة والمنظومة الدولية (النت)

4.اثر الفساد في تعزيز المديونية الخارجية :

ادت الحروب التي مر بها العراق والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه عام 1990 الى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية واثقلت كاهل الاقتصاد العراقي واصبحت تلك الديون عقبة في

طريق تحقيق التنمية الاقتصادية ، فبعد ان كان العراق يحتل المرتبة الرابعة من حيث الفوائض المالية

على المستوى العربي اصبح الان يحتل المراتب المتقدمة في حجم المديونية حيث بلغت الديون الخارجية بعد عام 2003 ما يقارب (130) مليار دولار نتيجة لتراكم الفوائد المترتبة عليها والموزعة على النحو الاتي :(24)

ت	اسم البلد الدائن أو المؤسسة	مبلغ الدين بالدولار
1	ديون اعضاء نادي باريس(19 بلد)	50 مليار دولار مع الفوائد التأخيرية
2	ديون نادي باريس	30 مليار دولار مع الفوائد التأخيرية
3	ديون دول الخليج العربي	24 مليار دولار للسعودية و 6 ملياردولار للكويت بدون فوائد
4	ديون شركات تجارية وافراد	20 مليار دولار
	المجموع الكلي	130 مليار دولار

وعليه اصبح الان من الصعوبة التخلص من تلك الديون على الرغم من ان العراق قد اتفق مع نادي باريس على جدولتها وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي يمر بها العراق ، اضافة الى ذلك يعتمد على مورد واحد ورئيسي في الحصول على الايرادات وهو المورد الذي يتعرض يومياً لعمليات التهريب اضافة الى حالات الفساد التي تهدد القيمة الحقيقية لهذه الثروة الامر الذي يترتب عليه صعوبة المهمة في التخلص من تلك الديون خاصة وان هناك دولاً لا تزال تقدم الديون والقروض من اجل مساعدة العراق على اعادة اعمار البنى التحتية وفي مقدمة تلك الدول البلدان التي قدمت قرضاً للعراق مقداره (850) مليون دولار ولمدة 40 عام مقابل حصولها على العقود المختلفة ومنها اعادة اعمار العراق ، غير ان تزايد حالات الفساد المالي والاداري التي يعاني منها العراق سيجعل من الصعوبة القيام بتلك المهمة في المستقبل القريب .

الفساد المالي والاداري في العراق بعد الاحتلال *

تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري ظاهرة خطيرة تواجه اغلب بلدان العالم سواء كانت متقدمة أم نامية بل اصبحت هذه الظاهرة عقبة حقيقية في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى مختلف الاصعدة اذ اهدرت الكثير من الموارد المالية والبشرية مكرسة بذلك حالة التخلف في مجتمعات تلك البلدان ومنها العراق ، حيث ان موضوع الفساد المالي والاداري في العراق ليس

وليد الصدفة أو حديث العهد وانماجذورة عميقة تمتد الى عشرات السنين أي منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ، حيث شهد هذا البلد العديد من حالات الاستغلال لأبنائه ومن مختلف الشرائح واستمر هذا الوضع على هذه الحالة طيلة فترات الحكم المتعاقبة ولكن بنسب متفاوتة وحتى خلال فترة الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990 ، لم تصل حالات الفساد الى ما وصلت اليه بعد عام 2003 والجدول رقم (3) يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية الاقل فساداً قبل عام 2003

جدول رقم (3)

ترتيب الدول العربية الاقل فساداً حسب القياس العالمي

ت	الدول العربية	الدرجة	الترتيب في الرقم القياسي العالمي	الترتيب بين الدول العربية
1	عمان	% 6 . 3	26	1
2	البحرين	% 6 . 1	27	2
3	قطر	% 5 . 6	32	3
4	الكويت	% 5 . 3	35	4
5	الامارات	% 5 . 2	36	5
6	تونس	% 4 . 9	37	6
7	الاردن	% 4 . 6	46	7
8	السعودية	% 4 . 5	69	8
9	سوريا	% 3 . 4	72	9
10	مصر	% 3 . 3	74	10
11	المغرب	% 3 . 3	80	11
12	لبنان	% 3 . 0	82	12
13	فلسطين	% 2 . 6	88	13
14	الجزائر	% 2 . 6	91	14
15	اليمن	% 2 . 3	110	15
16	السودان	% 2 . 2	115	16
17	العراق	% 2 . 1	120	17
18	ليبيا	% 2 . 0	125	18

المصــدر : د . ســالم محمــد عبود،ظــاهره الفســاد الإداري والمــالي ،مــدخل اســتراتيجي لمكافحتــه ،دار الدكتور،بغداد2011،ص 104

حيث شهدت فترة احتلال العراق وما رافق هذا الاحتلال من تدمير للنفوس والقيم والاخلاق والمبادىء والبنى التحتية والمؤسسات الحكومية ، اذ بلغ الفساد المالي والاداري مبلغاً كبيراً ومستواً قياسياً غير مسبوق اذ كان لعائدات النفط المرتفعة تأثيراً كبيراً ومباشراً في فتح منافذ متعددة استطاعت بؤر الفساد في الدولة العراقية وقوات الاحتلال النفاذ من خلالها من اجل اشباع حاجاتها ورغباتها على حساب معاناة الشعب العراقي الذي يعاني ابناءه الفاقة والحرمان والبطالة بينما امتلئت جيوب الكثيرين من المسؤولين والموظفين المقربين من المسؤولين بالملايين من الدولارات ، فخلال فترة الاحتلال المذكور شهدت حالات الفساد المالي والاداري ممارسات غير شرعية واختلاسات مالية كبيرة قامت بها قوات الاحتلال بحكم سيطرتها على كل مرافق الحياة ، ففي تقرير لمصدر السياسات الامريكية (IPS) ومركز السياسة الخارجية (FPS) الصادر في حزيران عام 2004 اشار الى ان الفساد الاقتصادي في العراق بلغ مستواً كبيراً ، اذ حدثت فيه العديد من التجاوزات المالية ، فعلى سبيل المثال اجري تحقيق مع موظفي شركة (هالبيرتون) وذلك لقيامها بتقاضي

مبلغاً مالياً ما قيمته (60) مليون دولار صرفت على اعمال لم تقم بأنجازها اضافة الى مبلغ (60) مليون دولار كرشاوي تلقاها موظفي هذه الشركة من مقاولين ثانويين ، كما ان صحيفة الواشنطن بوست الامريكية ذكرت في عددها الصادر يوم 2008/9/23 ان (13) مليار دولار من اموال اعمار العراق قد نهبت عبر مشاريع وهمية وان مكتب مراجعة الحسابات العراقي لم يكن باستطاعه تفسير حالة اختفاء هذه المليارات من اموال العراق (25) ، ولم يختصر الفساد على قوات الاحتلال فقط وانما امتد الى المسؤولين الحكوميين في الدولة ومؤسساتها ودوائها وقطاعاتها ، حيث عاش العراق بعد عام 2003 وصفاً مختلفاً عن باقي السنوات اذ شهدت هذه الفترة بروز ظاهرة الفساد المالي والاداري بشكل ملفت للنظر حتى ان العديد من المسؤولين في الحكومة العراقية اعترفوا علانية بوجود ثلاثة الاف حالة فساد مالي موثقة وبأدلة قاطعة . (26) ، والجدول رقم (4) يوضح مؤشرات الفساد التي تخص العراق ومقارنتها مع دول العالم للسنوات (2003 – 2008)

جدول رقم (4)

يوضح مؤشرات الفساد التي تخص العراق ومقارنتها مع دول العالم للمدة 2003 – 2008

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق بين الدول	علامة مؤشر الفسادالحاصل عليها العراق*
2003	130	113	2 . 2
2004	146	129	2 . 1
2005	194	170	2 . 2
2006	163	160	1 . 9
2007	180	178	1 . 5
2008	180	178	1. 3
2009			
2010			

*علامة مؤشر الفساد وتتدرج من اعلى درجة وهي عشرة نزولاً الى ادنى درجة وهي الصفر ، حيث تعطي علامة 10.0 للبلد النزيه جداً و (0.0) للبلد الفاسد جداً .

- المصدر : Transparency International 2 (T1) comuption Perception Index (cp1) www.icgg.org

اما الجدول رقم (5) فأنه يوضح حجم الاموال المهدورة جراء الفساد المالي والاداري في الوزارات العراقية والتي تقدر بحدود (7،5) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة من الوزارات .

ت	الوزارات	مقدار الاموال المهدورة	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	% 53. 33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	% 13 . 33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	% 7 . 16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	% 2. 95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	% 2 . 81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	% 2 . 11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	% 2 . 11
8	وزارة الاعمار والاسكان	120 مليون دولار	% 1 . 69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	% 98
10	امانة بغداد	55 مليون دولار	% 77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	% 70

12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	70 %
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	70 %
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	56 %
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	42 %
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	42 %
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	28 %
18	الهيئة العليا للأنتخابات	10 مليون دولار	14 %
19	هيئة السياحة	10 مليوم دولار	14 %
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	7 %
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	5 مليون دولار	7 %

المصدر : هيئة النزاهة ، النشرة الدورية ، العدد 3 ، سنة 2007 .

حيث يلاحظ من الجدول بأن وزارة الدفاع قد اهدرت (4) مليار دولار اي ما نسبته (53.33 %) من مجموع المبلغ المذكور ، ومن ثم تأتي بعدها وزارة الكهرباء بمبلغ (1) مليار دولار اي ما نسبته (13،33 %) ثم وزارة النفط (510) مليون دولار وبنسبة مقدارها (7,16 %) وهكذا بالنسبة لباقي الوزارات وكما يوضحها الجدول المذكور . ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان هناك اختلاسات مالية كبيرة لم يعلن عنها مباشرة وانما صدرت على شكل تصريحات لبعض المسؤولين في الدولة ، الامر الذي جعل العراق يحتل المرتبة الثالثة بالفساد على مستوى العالم بعد (الصومال والمينمار) من بين (180) بلداً حسب التقرير الاخير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وهذا التقرير يضع العراق ضمن خانة الدول الاكثر فساداً في العالم ، والجدول رقم (6) علامات مؤشر الفساد لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

وعليه يمكن القول ان الفساد المالي والاداري الذي حدث بعد عام 2003 لا يمكن وصفه ضمن خانة الفساد الطبيعي لانه فوق الوصف واصبح صفة ملازمة لكل من له ارتباط بالحكومة ومؤسساتها .

جدول رقم (6) يوضح علامات مؤشر الفساد لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام 2008

ت	الدولة	علامات مؤشر الفساد	التسلسل
1	قطر		28
2	اسرائيل		33
3	الامارات العربية المتحدة		35
4	عمان		41
5	البحرين		43
6	الاردن		47
7	تركيا		58
8	تونس		62
9	الكويت		65
10	السعودية		80
11	المغرب		80
12	الجزائر		92
13	لبنان		102
14	موريتانيا		115
15	مصر		115
16	ليبيا		126
17	جزر القمر		134
18	اليمن		141
19	ايران		147
20	سوريا		147
21	العراق	1.3	178
22	الميناmar	1.3	178
23	الصومال	1.0	180

المصدر : Trans parency Enternational (T1) 2008 , corruption pereption (cp1) www.icgg.org

يتضح من الجدول المذكور ان العراق بدأ لأول مرة بالمشاركة مع العديد من دول العالم الاخرى في القياس المقارن لمستوى الفساد في العالم عام 2003 ، وان اعلى مؤشر فساد حصل عليها كانت(2.2) عام 2003 ، وكذلك حصل على نفس العلامة في عام 2005 ، ثم اخذ

مستوى العراق بعد ذلك بالأنحدار في قضية الفساد بعد ذلك العام عن مستواه الاصلي السلبي حتى وصل الى ادنى علامة له في عام 2008 ومقدارها(1.3) بعد المينمار والصومال وكما هو موضح في الجدول المذكور .

الاستنتاجات والمعالجات

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات التي منها :

1. ان الفساد المالي والاداري ظاهرة سلبية استشرت داخل المجتمع العراقي خاصة بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 ، حيث اثرت تلك الظاهرة على الاقتصاد العراقي واصبحت عقبة في طريق التنمية الاقتصادية .
2. تبين ان هناك اسباب وراء انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق منها عدم الاستقرار السياسي والامني واختلاس الاموال الطائلة بحجج مختلفة منها اعمار العراق والتعويضات الامر الذي انعكس سلباً على الموازنة العامة للدولة .
3. ان الفساد المالي والاداري يزدهر في حالة الفوضى وانعدام سلطة القانون .
4. ان التشاؤم وانعدام ثقة المواطن بالمستقبل يولد حالة عدم الاطمئنان ويزيد من توجه الافراد نحو السلوك الفاسد .
5. كذلك ان للفساد المالي والاداري مظاهر عديدة منها استغلال المنصب العام في تحقيق مكاسب شخصية على حساب الاخرين بالاضافة الى تهرب العديد من المسؤولين عن دفع الضرائب المستحقة عليهم مستخدمين في ذلك شتى الوسائل منها الرشاوى والتحايل على القانون وغيرها .
6. كما تبين ان للفساد المالي والاداري اثار اقتصادية اثرت وبشكل واضح على الاقتصاد العراقي خاصة فيما يتعلق بالتضخم والبطالة والمديونية الخارجية .
7. كما اتضح بأن الفساد المالي والاداري في العراق بعد الاحتلال قد شهد زيادة واضحة وملموسة حيث اهدرت الملايين من الدولارات بل المليارات على مشاريع وهمية واختلاسات ورشاوي بحجة اعمار العراق وصندوق التعويضات وغيرها .
8. كما يتضح للقارىء والباحث بأن العراق احتل المرتبة قبل الاخيرة في قائمة الدول الاكثر

فساداً في العالم بعد (المنيمار والصومال) حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية الاخير.

المعالجات :

1. الاختيار الدقيق للمسؤولين الاداريين وتعيين الموظفين على اساس الكفاءة والنزاهة والخبرة واختيار الانسب ووضعه في المكان المناسب انطلاقاً من المبدأ القائل (الرجل المناسب في المكان المناسب) .
2. السعي الجاد لتبسيط الاجراءات والتقليل من الروتين المتبع في دوائر الدولة ومؤسساتها المختلفة
3. ينبغي على السلطة التشريعية تأسيس محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد ودعم الهيئات القضائية في مكافحته.
4. ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام على أساس الكفاءة والجدارة وعدم التورط في الفساد
5. ضرورة تقوية وتعزيز آليات المحاسبة والرقابة على الاستخدام الامثل لكافة الموارد المتاحة وتحسين شروط تشغيل المستخدمين وعدم المحاباة في التعيين والترقية.
6. وضع التشريعات والقوانين التي تساعد على فرض سيادة القانون وتفعيل آليات الرقابة على الاداء الحكومي من أجل الحد من التصرفات التحكمية والتفرد باتخاذ القرارات وخلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والاجنبي.
7. العمل على خلق روح المواطنةوالانتماء الحقيقي للوطن من خلال سن القوانين والانظمة واشعار المواطن بأن الحكومة والدولة جاءت من اجل تلبية مصالحه وخدمته .
8. وضع نظام خاص بتحديد الرواتب والاجور والتقليل من التفاوت الحاصل بين رواتب الموظفين والمسؤولين الحكوميين من اجل منع الموظف من التفكير باللجوء الى ارتكاب الفساد المالي والاداري .
9. خلق فرص عمل امام افراد المجتمع من خلال اقامة المشاريع الكبيرة التي تستقطب ايدي عاملة كبيرة للحد من ظاهرة البطالة .
10. بناء جهاز ضريبي فعال يتناسب وحجم النشاط الاقتصادي العراقي ، وتنشيط القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي للتقليل من التهرب الضريبي وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي والقضاء على

الفساد .

11. توعية افراد المجتمع من خلال القنوات الفضائية ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة بخطورة الفساد المالي والاداري على الفرد والمجتمع .

المصادر والمراجع

1. عارف عبدالله ، الفساد الاداري – الاسباب والمعالجات – ، مقال منشور في جريدة الصباح، (بدون عدد)
2. د. جون د.سوليفان الكسندر شكو لنكوف ، مكافحة الفساد ومنظورات وحلول القطاع الخاص ، اصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص 8 .
3. يحيى محمد الكستبان ، الفساد الاداري : من اين يبدأ وكيف ينتهي ، صحيفة 26 سبتمبر ، اليمن ، العدد 1206 لسنة 2004.
4. د. عبدالحليم بن مشري ، الفساد الاداري ، مدخل مفاهيمي ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس ، الجزائر .
5. د. عبدالحليم بن مشري ، الفساد الاداري ، مدخل مفاهيمي / مصدر سابق .
6. زياد عربية ، الفساد – مفهومه ، خصائصه ، انواعه – ، بحث منشور على الشبكة الدولية الانترنيت عام 2008 .
7. زياد عربية ، الفساد – مفهومه ، خصائصه ، انواعه – ، مصدر سابق .
8. د. بديع جميل القدوة ، الفساد – اثاره وسبل مكافحته – ، مجلة كلية الرافدين ، بغداد ، العدد 18 لسنة 2009 .
9. د. سالم محمد عبود ، الفساد وحقوق المستهلك ، نشرة صوت المستهلك ، العدد 30 ، ص8 .

10- يحيى محمد الكستبان ، الفساد الاداري : من اين يبدأ وكيف ينتهي ، مصدر سابق .

11- منذر ابراهيم الشاوي ، القانون الدستوري ، نظرية الدولة ، مركز البحوث القانونية ، بغداد ، 1980 ، ص198 .

12- د. حمدي عبدالعظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ط1. 13_د.محمد عبد صالح حسن ، الاثار الاقتصادية للفساد في العراق بعد عام 2003 ، مقال منشور في جريدة المدى ، الشبكة الدولية الانترنيت .

14_،- أ.د جاسم محمد الذهبي ، التطور الاداري ، مداخل ونظريات ، عمليات واستراتيجيات ، 2008 . جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد ، ص249 -256 .

15- د. بديع جميل القدوة ، الفساد واثاره وسبل مكافحته ، مجلة كلية الرافدين ، بغداد ، العدد (8) لسنة 2009 .

16- أحمد ابراهيم ، استخدام اساليب الترتيب لمكافحة الفساد الاداري ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، مجلد 11 ، العدد (71) لسنة 1998 .

17. د. سمير عبود وصباح نوري ، الفساد الاداري والمالي في العراق – مظاهره واسبابه ووسائل علاجه ، بحث منشور على الشبكة الدولية الانترنيت .

18- د. سالم محمد عبود ، الفساد الاداري والمالي – مدخل استراتيجي للمكافحة – ، دار الدكتور ، بغداد 2011 ، ص225 .

19- د. سالم محمد عبود ، الفساد الاداري والمالي ، دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية ، سنة 2008 ،ص80-95 .

20- م. أحمد عباس عبدالله ، التضخم في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، الاسباب والمعالجات ، بحث مشارك به في المؤتمر الثاني في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية لعام 2011 .

21- د. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، بغداد ، 2009 ، ص464 .

22- المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد الثاني عشر لسنة 2006 ، ص91 .

23- د. أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، الجامعة المستنصرية ، دار الدكتور للعلوم ، 2009 ، ص330 .

24- د. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي – الماضي والحاضر وخيارات المستقبل- ، مصدر سابق ، ص369 .

25- يافع خليفة هلال ، الديون الخارجية العراقية مكلفة للاقتصاد العراقي ، جريدة الصباح ، العدد 17 .

26- د.عبدالرسول عبدالرضا الاسدي نفاذ تدويل مكافحة الفساد في القوانين العراقيه 2010 بحث منشورعلى الشبكه الدوليه الانترنيت .

Abstract

The phenomenon of financial and administrative corruption and its negative repercussions on the national economy and one of the problems that has plagued Iraq after the occupation in 2003 for reasons of lack of rule of law and low levels of control in various governmental institutions, and the phenomenon of corruption means the abuse of public power for personal gain, and the breadth of the size of this phenomenon in Iraq and the complexity of its rings and the interdependence of its mechanisms degree unprecedented has become of the issues that threaten the economic development process and the reconstruction of Iraq, so I enjoyed this phenomenon with interest researchers, scholars and agreed views on the need to develop solutions and treatments in order to contain this phenomenon through the initial steps bold, and our search is marked by (financial and administrative corruption in Iraq after the occupation - the causes and treatments -) which is based on the premise that (the financial and administrative corruption was rampant in Iraq has affected and negatively and clear on the performance of the national economy and has become an obstacle to economic development and reconstruction of Iraq.

And here shed light on this phenomenon and its forms, characteristics and the reasons behind the worsening effects and they are having on the Iraqi

economy, and research found a number of conclusions, the researchers gave some treatments they deem necessary to address this phenomenon.